

## معالي وزير التجارة والصناعة يؤكد على جهود المليك في دعم القطاعين الاقتصادي والتجاري



التنافسية، وتطوير البنية الأساسية وتوفير الخدمات المساندة للصناعة، وتوسعة مشاركة القطاع الخاص ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودعم الصادرات الصناعية وتشجيعها وتطوير مهارات العمالة الوطنية في الصناعة.

ويؤكد أن التوجيهات الملكية الكريمة قد صدرت بزيادة رأس مال بعض صناديق التنمية وذلك على النحو التالي .. زيادة رأس مال كل من صندوق التنمية العقارية بمبلغ إضافي تسعة آلاف مليون ريال تسعة آلاف مليون ريال ليصبح حوالي اثنين وتسعين ألف مليون ريال ورأس مال بنك التسليف السعودي بمبلغ إضافي قدره ثلاثة آلاف مليون ريال ليصبح ستة آلاف مليون ريال لدعم ذوي الدخل المحدود من المواطنين وأصحاب المهن والمنشآت المتوسطة والصغيرة.

وزيادة رأس مال صندوق التنمية الصناعية بمبلغ ثلاثة عشر ألف مليون ريال ليصبح عشرين ألف مليون ريال.

وأوضح الوزير زينل أنه يتم العمل حالياً على تبني استراتيجية وطنية للصناعة تهدف إلى تعزيز القدرات التنافسية الصناعية السعودية، وزيادة إرتباطاتها التكاملية محلياً وإقليمياً وعالمياً، وتحفيز الصناعات المتقدمة ذات القيمة المضافة العالية، والتوسع في توفير التجهيزات والخدمات اللازمة لتحقيق التنمية الصناعية في جميع مناطق المملكة.

وتتبنى الاستراتيجية رؤية وطنية للدور المحوري لقطاع الصناعة في النمو وفي التنمية وفي ترسيخ واستدامة الثروة في المملكة عن طريق تعظيم عائدات ثرواتها الطبيعية واستثمارها لتوطين الخبرات البشرية المنتجة ولتنويع الاقتصاد نحو صناعة منافسة واقتصاد قائم على المعرفة.

وأبان الوزير أن الأهداف الرئيسية لتنمية القطاع الصناعي تركز على نواح متعددة، أهمها تعزيز القاعدة الصناعية، وتعزيز الكفاءات التقنية والإنتاجية والقدرات

المالية معالي وزير التجارة والصناعة عبدالله زينل جهود خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود في المجالات الاقتصادية والتجارية.

وحول دعم المليك للاقتصاد المحلي قال الوزير: نجد أن الفترة القصيرة منذ توليه - حفظه الله - الحكم منذ عام ٢٠٠٦م، حفلت بالعديد من القرارات الريادية التي كان هدفها خدمة المواطن وتسيير أموره، ويأتي في مقدمتها توسيع السوق الاقتصادية؛ ما جعل الاقتصاد السعودي محل استقطاب دول العالم الكبرى، وقد ظهر ذلك جلياً من خلال زيارته - يحفظه الله - إلى الصين والهند وماليزيا وباكستان، والاستقبال الرسمي والشعبي الحافل الذي تلقاه خادم الحرمين الشريفين وما أعقبه من توقيع اتفاقيات شراكة استراتيجية هدفها خدمة الاقتصاد السعودي، فأصبحت الرياض العاصمة ما إن تودع زعيماً إلا وتستقبل آخر، وينتج عنها قرارات فاعلة لخدمة الاقتصاد وتعزيز مكانة المملكة عالمياً.

الراعي الذهبي



سعد باشماخ  
للعود والخطوات